https://www.doi.org/10.31918/twejer.1923.16

e-ISSN (2617-0752) p-ISSN (2617-0744)

العامل النحوي وأضربه في حواشي الفوائد الضيائية للملا الجامي (ت ٨٩٨هـ)

م.م.إسماعيل محمد سعيد إسماعيل
جامعة دهوك - كلية التربية– عقرة
ismaeelm.saeed81@gmail.com

أ.م.د. أمير رفيق عولا المصيفي
جامعة سوران - كلية الآداب

الملخص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على العامل النحوي في حواشي الفوائد الضيائية ومدى تأثّر أصحاب الحواشي واهتمامهم بالعامل وإبرازه بنوعيه : اللفظي والمعنوي ، حيث تتبعنا العامل النحوي في حواشي شرح الجامي ووجدناه واضحاً للنظر في شواهده كافة ، ولم يغب عنه في مختلف القضايا ، وهذا يدل على أهمية العامل في التعقيد النحوي وتوفّر الدليل الذي يقوّي الحجة ويسند البرهان ، فقد ورد العامل النحوي عندهم ظاهراً بأنواعه المختلفة : اللفظي والمعنوي ، ومن المعنوي العامل الرافع للمبتدأ والخبر والرافع للفعل المضارع والناصب للحال . ومن اللفظي : الأسماء المشتقة التي تعمل عمل الفعل وغير المشتقة كاسم الإشارة واسم الفعل والأسماء المضافة التي تجرّ الاسم الواقع بعدها ، والحروف التي منها العوامل الداخلة على الفعل المضارع ، والحروف المشبهة بالفعل، وحروف الجر.

الكلمات المفتاحية : (الملا جامي ، حواشي الفوائد الضيائية، العامل النحوي).

العامل النحوي وأضربه في حواشي الفوائد الضيائية للملا الجامي (ت ٨٩٨هـ)

المقدمة :

ألّف الجامي (الفوائد الضيائية) الذي يشرح فيه كافية ابن الحاجب، ورغم أنَّ الكتاب صغير مقارنة بغيره من الشروح، فقد انتشر بين علماء عصره، ولقي اهتماماً كبيراً، وأكثَرَ الجامي في هذا الكتاب من النقل بالنصِّ عن شرح الرضي الاستراباذي (ت٦٨٤هـ) للكافية مع نسبة ما نقله إلى الرضي. قام كثير من النحاة بوضع حاشية لكتابه هذا، منهم عبد الغفور اللاري (ت٩١٢هـ) وعصام الدين الاسفرائيني (ت٩٤٣هـ) وعبدالحكيم السيالكوتي (ت١٠٦٧هـ) . وتوجُّهات الجامي النحوية مماثلة للتيار البغدادي ، مما جعل بعض المؤرِّخين المعاصرين يضعونه ضمن نحاة المدرسة البغدادية المتأخِّرين(الرفاعي ، ٢٠١٠م : ٨٣/١) ، وسمّي شرح الكافية بالفوائد الضيائية لأنّه ألّفها مراعاة لطلبته ومنهم ابنه ضياء الدين يوسف وقال في مقدمتها :" نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسفي ، حفظه الله سبحانه وتعالى عن موجبات التلهف والتأسف ، وسميتها بالفوائد الضيائية ، لأنّه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية ، نفعه الله تعالى وسائر المبتدئين من أصحاب التحصيل"(الرفاعي ، ٢٠١٠م : ٨٤/١).

قال الشيخ محمد الطنطاوي (ت:١٤٣١هـ-٢٠١٠م) بحق الفوائد الضيائية: " والشرح كبير الفائدة، وللإقبال على شرح الجامي عنى العلماء به"(خليفة،٢٠٠٨م:١٣٧٢/٢). ولشرح الجامي فوائد وميزات أذاعت صيته بين العلماء والمتعلمين ، فاكتسب شهرة كبيرة مكنته من أن يكون من أوائل الكتب الدراسية عند المتعلمين في بلاد المشرق الإسلامي (الرفاعي ، ٢٠١٠م : ٨٥/١)

وتظهر أهمية شرح الجامي للكافية من خلال عدد الحواشي التي وضعت عليه حيث بلغ عددها (٤٦ حاشيةً) ، عثرنا على بعضها ولم نعثر على الكثير منها ، وقد ذكرها الدكتور أسامة طه الرفاعي والأستاذ إلياس قبلان في تحقيقهما للفوائد الضيائية .

وقد عرّف الملا جامي العامل بأبسط سبيل وأخصِّ لفظ فقال: "(والعامل) لفظياً كان أو معنوياً ما به يتقوَّم المعنى أي : يحصل (المعنى المقتضي) أي :

معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية (للإعراب) (الجامي ، ٢٠١٤م : ٦٧) . وهكذا نرى أنَّ نظريةَ النحوِ بدأت تتكامل شيئاً فشيئاً وعلى الرغم من الطعون والرُّدود والنقود التي وجهت إليها من مثل كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي (ت:٥٩٢هـ)، فكان هذا العالِمُ من القدامى هو الوحيد الذي خرج على علماء النحو في نظرية العامل وردَّها، وأمَّا المحدثون فقد اصطخب جدلهم عن نظرية العامل ما بين مؤيد لها ومعارض أنكرها وتمرَّد عليها وحاول هدم أصولها، ومن هؤلاء، إبراهيم مصطفى في إحياء النحو، ومهدي المخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه، وتمام حسان في اللغة العربية معناها ومبناها(السيد،٢٠٠٢: ٤٢ – بحث منشور-). ، ولكن على الرغم من الطعوُن في النظرية من القدامى والمحدثين فإنّا لا نجد أحداً قد أوجد البديل المقنع الذي يقوم على تفسير هذه الظواهر النحوية ومبادئها وقوانينها المحددة لها. ونرى أن الجامي وشرّاح الحواشي – ممّن نتناولهم خصوصاً- من المؤيدين لنظرية العامل ويبدو ذلك واضحاً في حواشيهم إذ إنَّهُم من جهة قد بنوا كلامهم على أساس نظرية العامل(الجامي ، ٢٠١٠م:١٠٨) وقد وقفوا عند تعريف الجامي للعامل وشرحوه وأفاضوا في الحديث عن العامل ، وأوضحوا في كلامهم العوامل اللفظية والمعنوية وقسَّموا العوامل اللفظية على اسم وفعل وحرف وما يلحق ذلك من إعمال وتقسيمات، ونلحَظُ ذلك بوضوح في صفحات حواشيهم على أنَّهم متابعون لسيبويه في الفصل بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء وذلك عند الحديث في الرفع والنصب والجر. إذ رمزوا لألقاب الإعراب بـ(الرفع والنصب والجر والسكون وهذه التي قد أثر فيها العامل)، أمَّا ألقاب البناء فهي (الضمُ والفتحُ والكسرُ والجزمُ) وهذا يتّضح في حواشيهم (الأكيني ، ٢٠١٤ : ١٠٨-١٠٩-١١٣، واللآري ، ٢٠١٤ : ١٠٨-١١٣) .

أمّا الكوفيون فلم يفرّقوا بين علامات الإعراب والبناء(ابن يعيش ، ٢٠٠١م:٧٢). ، فكانوا يطلقون النصب مثلاً على المبني على الفتح كما يطلقون الفتح على المعرب المنصوب وهكذا(المخزومي،١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م : ٢٩٧). .

وقد قسّم النحاة العوامل إلى: لفظية ومعنوية، وصنفوا اللفظية باعتبار أقسام الكلام إلى: الاسم والفعل والحرف، وميّزوا العامل القوي والضعيف والأصل والفرع وجملة العوامل أربعة معنى واسم وفعل وحرف (السيوطي ،١٩٨٠

:٩٤)، وعلى هذا الأساس سنتناول العوامل في حواشي الملا جامي، ونقسِّم البحث على مطلبين، الأول للعوامل المعنوية، والثاني للعوامل اللفظية.

المطلب الأول: العوامل المعنوية :

ومعناه: "أنَّ المعمول يأتي عارياً من مصاحبةِ لفظٍ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم"(ابن جني ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م : ١١٠). ومن هنا انطلق الشريف الجرجاني مُعرِّفاً العامل المعنوي قائلاً: العامل المعنوي: "هو الذي لا يكون للسان فيه حظٌ وإنَّما هو معنى يُعْرَفُ بالقلبِ" (الجرجاني ، ١٩٨٣م : ١٢١). وهذا النوع من العوامل لم يُعْرَف قبل الخليل إذ كانوا لا يعرفون سوى العوامل اللفظية (كلفت ، ٢٠٠٩م : ١١٠) ، والعوامل المعنوية التي ذكرت في الحواشي اثنتان، هما العامل في المبتدأ والرافع للفعل المضارع، والثالث جاء عَرَضاً في أثناء الحديث عن الحال وعامله إذ ذكروا أن الناصب للحال قد يكون معنوياً، وسنأتي على تفصيل هذه المسائل.

أولاً: رافع المبتدأ والخبر- الابتداء - :

هذا النوع من العوامل المعنوية هو من أبرز العوامل التي أُخذ بها بل أجمع عليها البصريون وقد اختلف البصريون والكوفيون في الابتداء، فمذهب الكوفيين أنَّ المبتدأ يرفعُ الخبرَ والخبرُ يرفعُ المبتدأ لكونهما متلازمين ، فالمبتدأُ لابُدَّ له من خبر والخبرُ لابُدَّ له من مبتدأ، والتلازم الموجود يَدُلُّ على أنَّ لكلٍّ واحدٍ منهما عاملاً يصاحبه، وعند البصريين الرافع للمبتدأ معنى وهو الابتداء(ابن الأنباري ، ٢٠٠٣م ، المسألة الخامسة : ٣٨) ، والجامي وأصحاب الحواشي – ممن ندرسهم- من البصريين المؤيدين بأنَّ الرافع للمبتدأ هو الابتداء(الأكيني ، ٢٠١٠م : ٢٧٨) ، والعامل المعنوي نوعان أحدهما عامل الرفع في المبتدأ كقولك: زيدٌ قائمٌ وعبدُ اللهِ منطلقٌ، فـ(زيدٌ) ونحوه مرفوع، ولابدَّ له من رافع، وليس في اللفظ ما يرفعه من شيءٍ قبله ولا بعده، فوجب أن يكون العاملُ معنوياً لا لفظياً (اللاري ، ٢٠١٠م : ٢٧٩)، ثم بيّن (الجامي) ما هو هذا الابتداء وما معناه، فيجعل المعنوي هو الابتداء، وذلك الابتداء هو الاهتمام، وذلك الاهتمام هو جعلُك الشيءَ أولاً لثانٍ، ويكون الثاني حديثاً عن الأول المجرد من العوامل اللفظية. فإذا قلت: (زيدٌ قائمٌ) فزيد أولٌ لثانٍ وذلك الثاني هو خبر عن الأول وهو زيدٌ المجرد من العوامل

اللفظيـة (الجـامي ،٢٠١٤م:١٥٨) ، وخـالف الجـامي وأصـحاب الحواشـي بعـض البصريين مثل المبرِّد ومع الكوفيين في تسمية الرافع للمبتدأ فعندهم - كما ذكرنـا – أنّ الرافع للمبتدأ هو الابتداء، ويرى المبرِّد أنَّ الرافع لـه هو التجرد من العمل وذكر المبَرِّدُ ذلك صراحة عندما قال: "فَأَمّا رفع الْمُبْتَدَأ فبالابتداء وَمعنى الِابْتِدَاء التَّنْبِيهُ والتعريةُ عَن العوامل (غَيره) وَهُوَ أول الْكَلَام وَإِنَّمَا يدْخل الْجَارُ والناصبُ والرافعُ سوى الِابْتِدَاء على الْمُبْتَدَأ، والابتداء والمبتدأ يرفعان الْخَبَر"(المبرّد ، ١٩٥٨م:١٢٦،والكيلاني ، ٢٠٠٧م : ١٣٦ – اطروحة دكتوراه) .

أمَّا الكوفيون فيرون أنّ المبتدأ والخبر يترافعان ، فالمبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ (ابن جني ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م : ١٩) . أمّا رافع الخبر فاختلفوا فيه فذهب قومٌ إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحْدَهُ وذهب آخرون إلى إنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالخبر(ابن الأنباري ، ٢٠٠٣م ، المسألة الخامسة :٣٨).والقول الذي عليه الجامي وأصحاب الحواشي هو قول البصريين وهو أن الابتداء والمبتدأ جميعاً رَفَعَا الخبر. أو أنَّ الابتداء رفع المبتدأ ورفع الخبر (الجامي ، ٢٠١٠م : ٢٨٧، والأكيني ، ٢٠١٠م : ٢٨٧). وذكروا آراء أخرى ترجعُ للكوفيين أو بعض البصريين ولكنَّهُم ردوها وجَعَلوا القولين الأولين الذين ذكرناهما هما الصحيحان - وهما أنَّ المبتدأ وحده رفع الخبر والآخر أنَّ الابتداء رفع المبتدأ ورفع الخبر. ونحن نقول أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ، فعامل المبتدأ معنوي وعامل الخبر لفظي .

ثانياً: رافعُ الفعلِ المضارع :

والنوع الثاني من أنواع العوامل المعنوية هو رافع الفعل المضارع أو الفعل المستقبل وذلك نحو قولك: هذا رجلٌ يضحكُ ومررتُ برجلٍ يضحكُ. فيضحكُ فعل مستقبل ليس معه رافع قبله ولا بعده فوجب أن يكون الرافع معنوياً (مناهج جامعة المدينة العالمية ، ٢٠١٢م : ٣٠٨) ، وسبب الارتفاع الذي عليه البصريون ومنهم وأصحاب حواشي الجامي أنَّ الرافع للفعل المضارع هو الشَّبَهُ بالاسم أو لوقوعه موقع الاسم الذي هو (ضاحك) في الأمثلة المذكورة، وجَعَلوا العلةَ التي فيها شابه الفعل المضارعُ الاسمَ هو النقلُ من العمومِ إلى الخصوصِ؛ لأنَّ قولنا (كاد زيدٌ يقوم) يصلح للزمانين الحال والاستقبال ، وهذا عموم وإذا أردت إخلاصه

للاستقبال أدخلت عليه السين وسوف، فقلت: سيقوم أو سوف يقوم كما تقول: (رجل، أو غلام) فيصلح لرجل معلوم أو رجل مجهول (الجامي ، ٢٠١٠م :٤٤٠ ، والسيالكوتي ، ٢٠١٠م : ٤٤٠).

أمَّا الكوفيون فذهبوا في رفعه إلى مذهبين:

أحدهما: أنَّه ارتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة وهو المذهب الغالب عندهم ، ونسب الرأي للفراء (ت:٢٠٧هـ) (الفراء ، ٢٠١٦م : ٥٣).

والثاني وهو مذهب الكسائي (ت: ١٨٩هـ) - وهو رأس المدرسة الكوفية-، يرى فيه أنَّ الفعل المضارع مرتفعٌ بالحرف الزائدِ في أوله، أي بحروف المضارعة (ابن الأنباري ، ٢٠٠٣م ، المسألة ٧٤ : ٤٤٨) ، وقد ردّ الجامي وأصَحاب الحواشي على هذه الآراء وغيرها ممن يقول : إنّ الفعل يرتفع في مواضع لا يكون فيها موقع الاسم ، كما في الصلة ، نحو : الذي يضرب ، وفي نحو : سيقوم وسوف يقوم ، وفي خبر كاد نحو : كاد زيد يقوم وفي نحو : يقوم الزيدان ، ردّ بقوله : " الذي يضرب ، ويقوم الزيدان بأنّه واقع موقعه لأنك تقول : الذي ضارب هو ، على أنّ (ضارب) خبر مبتدأ مقدم عليه ، وكذا : قائمان الزيدان ، ويكفينا وقوعه موقع الاسم وإن كان الإعراب مع تقديره اسماً غير الإعراب مع تقديره فعلاً . نحو : سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده ، والسين صار كأحد أجزاء الكلمة ، وسوف في حكم السين . وعن نحو : كاد زيد يقوم : أن الأصل فيه الاسم ، وإنما عدل عن الاصل (الجامي ، ٢٠١٤م :٥٠٠ ، واللاري ، ٢٠١٠م : ٤٣٨). ونحن نوافق البصريين في رأيهم أن الرافع للمضارع هو معنوي لوقوعه موقع الاسم ومشابهته.

ثالثاً: العامل في الحال :

العامل في الحال قد يكون هو الفعل بالأصل وقد يكون اسم الإشارة أو الظرف، ومعنى أسماء الإشارة تكون عاملة في الحال مثل: (هذا زيدٌ واقفاً) هذا مبتدأ، وزيدٌ خبره و(واقفاً) منتصب على الحال، والناصب له أحدُ شيئين إمَّا (ها) لِمَا فيها من معنى التنبيه، وإمَّا (ذا) لما فيها من معنى الإشارة، كأنك قلت: أشرتُ إليه واقفاً أو نبهتُ عليه واقفاً ولا يجوز هنا أنْ تُقَدِّم الحالَ على اسم الإشارة؛ لأنَّ العامل إذا كان معنوياً لا تتقدم الحالُ عليه، بخلاف الفعل الصريح، ويجوز أن تُقَدِّم

الحالَ إلى جانبِ اسمِ الإشارةِ؛ لأنَّه بعد العاملَ المعنوي (ابن الحاجب، ٢٠١٠م : ٨١٦ ، الأكيني ، ٢٠١٠م : ٤٩٢).

وإذا كان ظرفاً واقعاً صفة أو صلة أو حالاً أو خبرًا فإنَّه يعملُ في الأحوالِ النصبَ، مثال ذلك: (زيدٌ عندك ضاحكاً)، فـ(عندك) عمل في (ضاحكاً) النصب؛ لأنَّه وقع موقع المشتق، فالأصلَ: زيدٌ مستقرٌ عندك، فحُذِفَ الاستقرار ونابَ (عندك) منابه، ونُقِلَ الضمير الذي كان في الاستقرار إلى هذا الظرف الذي قام مقامه، وصارت الحال التي هي (ضاحكاً) حالاً من ذلك المضمر المستقر في الظرف، فإذا ثبت ذلك فالعامل في الحال معنويٌ، وإذا كان معنوياً لم يجزْ أنْ تتقدم على (عندك)؛ لأنَّه لا يتقدم على العامل المعنوي ويجوز توسطه(الأكيني ، ٢٠١٠م : ٤٩٣ ، اللآري ، ٢٠١٠م : ٤٩٣). .

المطلب الثاني: العوامل اللفظية:

أولاً: الأفعال:

الأفعالُ كلُّها عاملة؛ لأنها إنّما وُضعتْ لذلك، لرفع فاعل لابدَّ لها منه، وتنصب مفعولاً إن اقتضته. وهي أقوى العوامل عند النحاة بصريِّهم وكوفيِّهم (الأزهري ، ١٩٨٨م :٣٨٣). ولذلك تعمل ظاهرة ومقدَّرة، ومتصرفة في التقديم والتأخير بين معمولاتها. قال سيبويه: "وزَعَمَ الخليل أنَّه يُستقبح أن يقول: (قائمٌ زيدٌ) كما تؤخر (أي تؤخر الفاعل) وتقدم (أي تقدم المفعول) فتقول: ضرب زيداً عمروٌ، وعمرو على ضربٍ مرتفع وكان الحدُّ أن يكون مقدماً ويكون زيدٌ مؤخراً" (سيبويه ، ١٩٨٨م: ١٢٧).

وذكر الجامي الأفعال العاملة سواء كانت ناقصةً أو تامةً أو مترددةً بين التصرف والجمود والمتعدية بنفسها أو بغيرها على تقسيمات عدة:

١ـ الأفعال الناقصة :

وهي ناقصة لأنها لا تتم بمرفوعها (الجامي ،٢٠١٠م:٤٧٩) والنوع الأول الذي يرفع الاسم وينصب الخبر وهو سبعة عشر فعلاً (كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وآضَ وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتىء

وما برح وما دام وليس) وقد أسقط (آض وعاد وغدا وراح) إشارة لعدم الاعتداد بها لأنها من الملحقات(الجامي ، ٢٠١٠م:٤٨٦) ، وكانت هذه الأفعال عاملة لأنها متصرفة بالوجوه الخمسة: كان ويكون وسيكون وكن ولا تكن فعمل كما تعمل الأفعال الحقيقية (الجامي ، ٢٠١٠م: ٤٨١ ، واللاري ، ٢٠١٠م : ٤٨١) .

٢ـ الأفعال المتعدية بنفسها :

أ ـ الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر جميعاً:

ذكر الجامي الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر جميعاً ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين، وتُسمَّى في عُرف النحاة الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر وأفعال الشك واليقين(الجامي ، ٢٠١٠م : ٤٦١) ، وهذه الأفعال هي أربعةَ عشرَ فعلاً متواخية، ثلاثة للعلم: وهي (علمتُ ورأيتُ ووجدتُ)، وثلاثة للشك هي (ظننتُ وحسبتُ وخلتُ)، وواحد متردد بينهما وهو (زعمتُ) والسبعة الباقية مبنية لما لم يسمّ فاعله، وكانت في الأصل متعدية إلى ثلاثة لمَّا كانت مبنية للفاعل من نحو: (نَبَأتُ وأنْبَأتُ)، فلمّا نُقِلت إلى ما لم يسمّ فاعله صار المفعول الأول فاعلاً وبقي المفعولان على أصلهما منصوبين (الأكيني ، ٢٠١٠م:٤٧١)، وكل هذه الأفعال إذا وقعتْ أولاً وليس بعدها حرفُ استفهام ولا لام ابتداء، فإنّها تَنصِب الاسمين جميعاً هي وما تصرف منها، مثل: علمت زيداً قائماً، وإن توسطت هذه الأفعال كلها بين هذين الاسمين كنْتَ مخيراً بين نصبِهما ورفعِهما، ونصبُهما أجود؛ لقرب الفعل من رتبته، وأمَّا إن وقعت هذه الأفعال أخيراً فجاز أيضاً وجهان: النصب والإلغاء، وأجودهما الإلغاء لبعد الفعل عن رتبته(الأكيني ، ٢٠١٠م: ٤٧٣) . وإنّما جاز الإلغاء هنا لأنّ الجملة تامة المعنى قبل مجيء الفعل –والله أعلم-.

ب- الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً ويجوز الاقتصار على أحدهما:

هذا النوع الثاني من الأفعال العاملة التي وقف عندها الجامي في شرحه للكافية، وهو ما يتعدى إلى اثنين ولكن الثاني غير الأول مثل: أعطيتُ زيداً درهماً، وكسوتُ خالداً ثوباً (الجامي ، ٢٠١٠م:٤٧٠) . أو قد تكونُ هذه الأفعال بالأصل متعدية إلى اثنين مثل كسوت زيداً جبة، أو تكون متعدية إلى واحد

ومتعدية إلى الآخر بالهمزة، مثل أعطيتُ زيداً درهماً، أصله عَطَوْتُ زيداً، "ومنها ما يتعدى إلى واحد وإلى الآخر بحرف الجرِّ ثم اتّسع في حرف الجر فَحُذِف فتسلط الفعل على المفعول فنصبه مثل استّغفرتُ اللهَ ذنباً ، أي من ذنب.

وهذه الأفعال لا يجوز أن تُلغَى عن العمل بل يجب فيها العمل، فيعملُ الفعلُ متقدماً ومتوسطاً ومتأخراً، وإنَّمَا لم يَجُزِ الإلغاءُ في هذا كلِّه كما جاز فيما تقدم من أفعال العلم والحسبان واليقين؛ لأنَّه لا يبقى بعد الإلغاء كلامٌ تام، ففي مثل: (أعطيتُ زيداً درهماً) لا يجوز الإلغاءُ، لأنَّه لا يبقى بعد الإلغاء كلام تام؛ لأنَّ زيداً ليس بدرهم ولا الدرهم بزيدٍ، وإنَّمَا تُلْغى إذا بقي ما له المعنى (الجامي ، ٢٠١٠م: ٤٧٤). ومن هنا جاز الاقتصار على أحد المفعولين وحذف الآخر؛ لأنَّه لما يلزم الجمع بينهما قبل دخول العامل عليهما لم يلزم الجمع بينهما بعد دخول العامل عليهما لزوم ما أصله المبتدأ والخبر(الأكيني ، ٢٠١٠م:٤٧٥) .

ج- الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل:

هذا هو النوع الآخر من الأفعال العاملة، وهي الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مثل (أعلم وأرى وأنبأ ونبّأ وأخبرَ وخَبَّرَ وحَدَّثَ) (ابن الحاجب ، ٢٠١٠م : ٤٦٩) ، وجملة الأمر أنَّ هذه الأفعال أصلها ممّا يتعدّى إلى اثنين فلمَّا دخلت الهمزة في أعلم وأنبأ وأرى وأخبر والتضعيف في نبَّأ وخبَّر عدَّتها إلى آخر فصارت تتعدى إلى ثلاثةٍ (الجامي ، ٢٠١٠م : ٤٦٩)، ولا يجوز أن نلغي هذه الأفعال عن العمل؛ فإنَّ لا فائدة في إلغائها لبقاء الأسماء وحدها (الأكيني ، ٢٠١٠م : ٤٧٣) ، أي : في حالة إلغائها يصبح معنى الجملة غير تام ، وإنّما يتّضح معناها بالعمل .

د- الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد والمتعدية بوساطة:

وذكر هنا الأفعال كـ(ضرب) وهذا كثير في الكلام ، وغير المتعدّي يصبح متعدياً بإضافة الهمزة ، نحو : أذهبت زيداً ، أو بتضعيف العين نحو : فرّحت زيداً ، أو بألف المفاعلة ، نحو : ماشيته ، أو بسين الاستفعال ، نحو : استخرجته ، أو بحرف الجر ، نحو : ذهبت بزيد (الجامي ، ٢٠١٠م : ٤٦٨-٤٦٩) ، ولا يغير من حروف الجر معنى الفعل إلّا الباء في بعض المواضع ، نحو : ذهب بزيد بخلاف مررت به ، فإذا غيرته فعند المبرّد يجب مصاحبة الفاعل المفعول به ، لأنّ باء التعدية عنده بمعنى مع وعند سيبويه كالهمزة تجيء للمصاحبة وضدها .

وأما الهمزة والتضعيف فلا بُدَّ فيهما من معنى التصيير فإن كان الفعل لازماً يتعدّى إلى واحد وإن كان متعدياً إلى واحد تعدّى إلى اثنين ، نحو : أحفرته النهر وإن كان متعدياً إلى اثنين يتعدّى بالهمزة لا بالتضعيف إلى ثلاثة .

ولا يجوز أن يجمع بين حروف الجر وبين الهمزة أو التضعيف؛ لأنَّ الهمزة والتضعيف عدت الفعل تعدية بنية، أمَّا حروف الجر فقد عدته تعدية إضافة إلَّا أن تأتي بكلام يقتضيه (الأكيني ، ٢٠١٠م : ٤٦٩).

هـ - الفعل الذي لم يُسَمَ فاعِلُه (الفعل المبني للمجهول):

هو جعل المبني للمعلوم مبنياً للمجهول للاختصار، وهذا الاختصار يشمل ثلاثة أشياء، حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه، ونقل الفعل من صيغة إلى صيغة، فلمّا حذفتَ الفاعلَ وأقمتَ المفعولَ مقامه فقد وجب أن تكون مفعولات هذا الباب أنقص رتبة مما يتعدى إليه الفعل المتعدي؛ لأنَّه قد قام المفعول مقام الفاعل ، قال الرضى: قولهم:" مفعول ما لم يسم فاعله، أي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله، وقولهم: فعل ما لم يسم فاعله، أي فعل المفعول الذي يسم فاعله، أضيف الفعل إلى المفعول لأنه صيغ له" (الرضي ، ٢٠٠٧: ١٨٩) ، ولم يفصل عن الفاعل لشدة اتصاله بالفاعل حتى سمّاه بعض النحاة فاعلاً ، وسمّاه ابن مالك وابن هشام بنائب الفاعل (الأكيني ، ٢٠١٠م : ٢٧٠).

و- الأفعال الجامدة:

وهي الأفعال التي لا تتصرف بمستقبلٍ ولا أمرٍ ولا نهيٍ ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا فعل ما لم يسمَّ فاعله (اللاري ، ٢٠١٠م:٥٠١). وهي سبعة أفعال: (نِعْمَ وبِئْسَ وحبَّذا وعسى وليس وفعلا التعجب) ولا تعمل هذه الأفعال السبعة في مصدر ولا ظرف لعدم تصرفها في نفسها فلم تتصرف في معمولها ولا يتقدم معمولها عليها (عباس حسن ، ٢٠٠٥م : ٣٤٩)، وقد ذُكرت بعضٌ من أحكامها في قواعد التوجيه لنظرية العامل الفقرة الثالثة عشرة.

ثانياً: الأسماء:

القسم الثاني من العوامل اللفظية هو الأسماء، والأسماء معمولات لا عوامل ولكن بعضها أشبَهَ الفعل فعَمِلَ عَمَلَهُ وبعضها الآخر ضُمِّنَ معنى الحرف أو ناب عنه فَعَمِلَ عمله، لذلك يرى النحاة أن الأسماء في العمل نقيض الأفعال، فالأصل فيها أن لا تعمل، والذي أشبه الفعل عندهم أقوى من الذي ضُمِّنَ معنى الحرف أو ناب عنه؛ لأنَّ الفعل أقوى العوامل(الحلواني ، ١٩٧٩م:١٦١).

والأسماء العاملة التي ذكرت في شرح الجامي والحواشي هي ما ذكره النحاة وأبرزها المشتقات من الفعل (اسم الفاعل والمفعول)، والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل و المصدر، ومنها أيضاً الظرف وهو ما يعمل بمعنى الفعل وليس بمشتق ولكنَّه واقع موقع المشتق وهو أضعف في عمل الفعل من الصفة (الرضي ، ٢٠٠٧م : ٢١٨) ، ومنها كذلك أسماء الإشارة العاملة في الأحوال.

النوع الأول: المشتقات من الفعل:

تعمل عمل فعلها الذي اشتقت منه :

١- أسماء الفاعلين:

مثل: الخارجِ والمُخْرِج والمُسْتخرِج والمُعْلِمْ والمُستعلِم، وتُعدُّ أسماء الفاعلين من أقوى العوامل الاسمية الجارية على الأفعال؛ لأنَّها جرت على الأفعال المستقبلية في حركاتها وسكناتها ووجبت بوجوبها فوجب إعمالها، ووجب أن يكون حكمُها حُكمَها في التعدي(السيالكوتي ، ٢٠١٠م : ٣٨٦). .

وما كان من الأفعال ما يتعدى إلى واحد فاسم الفاعل يتعدى إلى ذلك الواحد مثل: هذا ضاربٌ زيداً بمنزلة هذا يَضْرِبُ زيداً (السيالكوتي ، ٢٠١٠م : ٣٨٧). وهكذا ما يتعدى إلى اثنين وإلى ثلاثة يتعدى اسم الفاعل كذلك إلى اثنين وإلى ثلاثة، وما يتعدى بحرف الجر يتعدى اسم الفاعل منه بحرف الجر مثل هذا مارٌّ بزيدٍ، كما تقول يمرُّ بزيدٍ (ابن يعيش ، ٢٠٠١م:١٣) ، ويعمل اسم الفاعل بشرط معنى الحال والاستقبال وإنما عمله لشبه المضارع فيلزم أن لا يخالفه في الزمان نحو : (زيدٌ ضاربٌ غلامَه عمراً) الآن أو غداً (الجامي ، ٢٠١٠م : ٣٨٧).

٢ـ أسماء المفعولين:

وهي ما اشتق من فعل متعدٍّ ولو بحرف جر (الأكيني ، ٢٠١٠م : ٣٩٣) ، ومثل المُخرَج والمُستَخْرَج والمُعطى والمكسو، وتجري أسماء المفعولين مجرى أسماء الفاعلين(الخضري ، ٢٠٠٦م:٨٤) ، كما يعمل الفعل المبني للمجهول، إلَّا أنَّها تنقص عن حكم اسم الفاعل بأشياء في التعدي واللزوم فاسم الفاعل إن كان متعدياً إلى واحد لم يتعدَّ اسم المفعول إلى واحد، وإن كان اسم الفاعل يتعدى إلى اثنين تعدى اسم المفعول إلى واحد وإن كان اسم الفاعل يتعدى إلى ثلاثة تعدى اسم المفعول إلى اثنين، نحو: (هذا ضاربٌ زيداً، وزيدٌ مضروبٌ). غيرَ أنَّ اسم الفاعل واسم المفعول ينقصان عن الفعل في العمل بأربعة أشياء قد ذكرت في قواعد التوجيه النحوي.

ومن قواعد التوجيه في اسم الفاعل واسم المفعول التي تضمنتها الحواشي أنَّه يجوز في معمولي اسمِ الفاعل واسمِ المفعول وجهان: (النصب والجر) النصب بمعنى الفعلية والجرُّ بمعنى الاسمية وهو بالإضافة. فلذلك يجوز أبداً: (ضاربٌ زيداً. وضاربُ زيدٍ) تحذف التنوين تخفيفاً وتجر(الأكيني ، ٢٠١٠م:٣٨٩) .

ومن الأسماء العاملة المشتقة من الفعل الصفة المشبهة بأسماء الفاعلين مثل: حسنُ وجهٍ وذكر صاحب العقد النامي أنَّ الصفات المشبهة عاملة لشبهها بأسماء الفاعلين من جهة التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهذا ما ذكره الجامي أيضا (الجامي ، ٢٠١٠م:٣٩٤ ، والأكيني ، ٢٠١٠م : ٣٩٤) ، وأنَّ الكلَّ صفات، وكما نقصت أسماء الفاعلين والمفعولين عن الفعل كذلك نقصت الصفة المشبهة في العمل عن أسماء الفاعلين في عملها عن الفعل ، وصيغها مخالفة لاسم الفاعل من حيث إنها سماعية وأوزان اسم الفاعل قياسية ، وقد عملت لمشابهة اسم الفاعل لا الفعل مع أنها تدل على الحدث كالفعل ، لكن لا فعل لها بمعناها لدلالتها على الثبوت(الأكيني ، ٢٠١٠م : ٣٩٥) ونقصانها من جهات منها :

أ- أنَّها تَعْمل في السَّببِ دونِ الأجنبي وأسماء الفاعلين تعمل في السبب والأجنبي مثل: زيد حسنٌ وجهَهُ وحسنٌ وجهاً.

ب- أن لا يتقدّم معمولها عليها فلا يجوز: زيدٌ وجهاً حسنٌ ولا هو ثوباً نظيفٌ، ويجوز ذلك مع اسم الفاعل.

ج- الصفاتُ لا يأتي فيها معنى الاستقبال بل تكون للحال دون الاستقبال؛ لأنَّها ليست جارية على الفعل.

د- لأنَّ المنصوب في هذه الصفات إنّما هو على جهة التشبيه لا أنَّه فُعْل به شيءٌ، بخلاف منصوب اسم الفاعل، لذلك كان المنصوب في هذا الباب هو المرفوع في المعنى وهو المقصود بالصفة (الجامي ، ٢٠١٠م : ٣٩٧ ، واللاري ، ٢٠١٠م : ٣٩٧-٣٩٨).

وتوجيه إعراب الصفة المشبهة: أنَّها متى نَصبَتْ فبمعنى الاشتقاق من الفعلية ومتى جَرَّت فبحكم الاسمية. وهي في الحالين لا تخلو من عمل(اللاري، ٢٠١٠م : ٣٩٩) .

٣- اسم التفضيل :

يعمل اسم التفضيل عمل فعله الثلاثي الذي اشتق منه وهو يشتق لاسم الفاعل لا المفعول(الجامي ، ٢٠١٠م :٤٠٩) ، وجاء للمفعول على غير القياس في مواضع قليلة ، ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر ويعمل في المضمر المستتر بلا شرط (الأكيني ، ٢٠١٠م : ٤١٧) ، والحكم بنفي عمله في المظهر مطلقاً لا يصح "لأنه يعمل في الظرف والحال والتمييز والمفعول به بواسطة حرف الجر"(اللاري ، ٢٠١٠م : ٤١٧). ووجه العمل في المضمر أن أفعل التفضيل يشبه الفعل من حيث المعنى ، وإن لم يكن شبيهاً به من حيث الظاهر فيعمل في المضمر لا في المظهر لتكون جهتا الظاهر والمعنى مرعيتين ، وخص المظهر بالفاعل من بين المعمولات لأنه لا يعمل بالمفعول به الصريح بالاتفاق ، فلا تقول : زيد أشرب الناس عسلاً ، بل تعديه إليه بلام التقوية فتقول : زيد أشرب الناس للعسل (الأكيني ، ٢٠١٠م : ٤١٨).

٤- أسماء الأفعال:

تعملُ أسماءَ الأفعالِ كما تعمل الأفعال؛ لأنَّها أسماء لها فعملت عملها. ولكن في العمل تنقص أسماء الأفعال عن الأفعال بأربعةِ أشياءٍ منها أن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان لما مضى ، وأنّه لا يعمل على كلام قبله.

وتوجيه ذلك أنّ أسماء الأفعال أسماء فضعفت عن رتبة الأفعال كما ضعف غيرها من الأسماء (الأكيني ، ٢٠١٠ :٢٥٩).

٥- المصدر المقدّر بـ(أن) والفعل :

ذكر الجامي أنَّ المصدر يعمل عمل فعله ماضياً وغيره ، إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً (الجامي ، ٢٠١٤م : ٤٦٢) ، وعَمَلُ المصدر هو مِمَّا جوَّزه سيبويه وجُمهورُ البصريين(سيبويه ، ١٩٨٨م:١٨٩-١٩٠) ، وذكر الجامي أن عمل المصدر على ثلاثة أوجهٍ:التنوين، والإضافة، والألف واللام؛ولكن الأخير قليل (الجامي ، ٢٠١٠م:٣٨١) لقلة من ذكره حتى ذهب البعض إلى عدم جوازها لكن نص سيبويه على جوازها ، ولم يجيء في القرآن إلا ما روي عن ابن عامر أنه قرأ :ﱡ لى لي مج مح مخ مم ﱠ [مريم : ٢] بضم الدال والهمزة ، وهي شاهد على عمل المصدر المضاف (اللاري ، ٢٠١٠م:٣٨١) ، وإعمال المضاف أكثر والمضاف إلى الفاعل هو الأكثر(الأكيني ، ٢٠١٠م : ٣٨٠) ، ودليل ذلك قول الجامي "وقد يضاف أي : المصدر إلى المفعول سواء كان مفعولاً به أو ظرفاً أو مفعولاً له على قلة بالنسبة إلى الفاعل" (الجامي ٢٠١٠م:٣٨٠) ، وإعماله مع التنوين أولى وأقيس لأنّه يشبه الفعل بكونه نكرة ويظهر عملُه رفعاً ونصباً(الجامي ، ٢٠١٠م:٢٨١ ، والأكيني ، ٢٠١٠م :٣٨١) ومنه قوله تعالى :ﱡ خم خج سم سخ سح صحﱠ [البلد : ١٤- ١٥] (الأكيني ، ٢٠١٠م:٣٨١) فـ(يتيماً) منصوب بإطعام الذي هو مصدر مقدَّر بـ(أن) والفعل، أي: أو أن أُطعم (العكبري ، ٢٠٠٩م:١٢٨٨).ومثال المضاف إلى فاعله قوله تعالى :ﱡ بهتج تحﱠ [البقرة :٢٥١] (الأكيني ، ٢٠١٠م:٣٨١) ، ويظهر عملُه رفعاً ونصباً في مثل: (يعجبني العلم زيدٌ خَبَرَكَ)، وبطلَ الجرُّ في عمل المصدر أبداً؛ لأنَّه لا يجمع بين الألف واللام والإضافة في باب المصدر ، وإعمال المضاف أكثر استعمالاً من المنوّن ، وإعمال المنوّن أكثر من إعمال المحلّى بأل ، وأما إعمال اسم المصدر فهو قليل أيضا ومنه قوله – صلّى الله عليه وآله وسلّم- :((من قبلة الرجل امرأتَه الوضوءُ)) (الزرقاني ،٢٠٠٣م ، باب الوضوء : ٩٥) ، ومنه أيضاً قول الشاعر:

إذا صحَّ عونُ الخالق المرءَ لم يجد عسيراً من الآمال إلا ميسَّرا

(البيت مجهول القائل ، اللاري ،٢٠١٠م :٣٨١).وتنقص كذلك المصادر عنْ الأفعال لكونها أسماءً والأسماءُ ليس من حَقّها أن تعمل إلَّا لضرب من الشبه بالأفعال، فلا يجوز تقديمُ شيءٍ من معمولها عليها؛ لأنَّها صلاتها، وجوّز الرضي تقديم الظرف والجار والمجرور(اللآري ، ٢٠١٠ م : ٣٧٩). ولا تعمل إذا أُضمِرَتْ، ولا يُضمر فيها الفاعل كما يضمر في أسماء الفاعلين؛ لأنَّها كأسماء الأجناس، ولا يفصلُ بينها وبين معمولها بأجنبي ويجوز ذلك في الفعل. ويتعدّى المصدر إلى ما يتعدّى إليه الفعل فما يتعدّى إلى واحد من الفعل تعدى المصدر إلى هذا الواحد وهكذا تجري المصادر مجرى أفعالها ويكون عمل المصدر أقوى من الصفة المشبَّهة (الأكيني ، ٢٠١٠م:٣٧٩-٣٨٠).

النوع الثاني: الأسماء التي تعمل بمعنى الفعل وليست بمشتقة بل واقعة موقع المشتق:

ومنها:

١- الظرف إذا وقع صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً:

إنَّه يعملُ في الأحوالِ النصبَ، ويقدرون في عمل الظرف فعلاً فيقول في: زيدٌ عندك ضاحكاً فـ(عندك) عمل في ضاحكٍ النصب؛ لأنَّه وقع موقِعَ المشتقِ فالأصلُ: زيدٌ مستقرٌ عندك، فحُذِفَ الاستقرارُ وأُنيب (عندك) منابه، ونُقِلَ الضميرُ الذي كان في الاستقراء إلى هذا الظرف الذي قام مقامه، وصارت الحال التي هي (ضاحكاً) حالاً من ذلك المضمر المستتر في الظرف(الجامي ،٢٠١٠م: ٣٠٠-٣٠٣، والسيالكوتي،٢٠١٠م : ٣٠٣)، وعندما يعمل الظرف في الحال يجوز تقدّم المعمول عليه إذا كان ظرفاً ، قال الرضي: " قد صرّح ابن برهان بجواز تقديم الحال إذا كان ظرفاً أو شبهه على العامل المعنوي إذا كان ظرفاً أو شبهه ومن ذلك القبيل البُرُّ الكُرُّ منه بستين فمنه حال والعامل بستين (اللاري ، ٢٠١٠م :٤٩٣).

٢- أسماء الإشارة:

ومن عمل أسماء الإشارة مثل قولك: هذا زيدٌ ضاحكاً، فعمل (هذا) ؛ لأنَّه وقع موقع الفعل الذي يُقَدَّرُ تارةً خبراً وتارةً أمراً فإذا قدرته خبراً فكأنَّك قلت أُشيرُ إليه ضاحكاً وإذا قدرته أمراً كان التقديرُ أَشِر إليه ضاحكاً ، وقد فصل العامل عن

المعمول ههنا لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما ، وليكون توطئة لامتناع تقدم الحال على العامل المعنوي (السيالكوتي ،٢٠١٠م :٤٨٢).

٣- الأسماء المضافة إضافة ملك أو إضافة جنس:

وهي لا تكون ناصبة بل تكون جارّة وإنَّما عملت هذه الأسماء؛ لأنَّها واقعةٌ موقع الحرف، فنوعٌ منها يجرُّ بمعنى (اللام) مثل: (هذا غلامُ زيدٍ) ونوعٌ يجرُّ بمعنى (من) كقولك: (هذا ثوبُ خزٍ) وهذا العامل هو عامل معنوي (الجامي ،٢٠١٠م : ٧٩ ، والأكينـي ، ٢٠١٠م : ٧٩ ، واللآري ، ٢٠١٠م : ٧٩).ونحن نجد فرقاً بين الجملتين، فالإضافة في الأولى ليست كالثانية ، فالأَولى أن يكون العامل المعنوي للثانية فقط.

ثالثاً: الحروف:

النوع الثالث من العوامل اللفظية هو(الحروف)، والحروف أنواعٌ منها العاملة ومنها غير العاملة ومنها ما يعمل على حالةٍ ولا يعمل على حالةٍ أخرى، وبحثنا هو في الحروف العاملة ، "ومن استقراء العلماء للعربية وجدوا أنَّ الحروف العاملة هي التي تختص بالأسماء فلا تباشر الأفعال ، أو تختص بالأفعال فلا تباشر الأسماء ، وتبيّن لهم أَنَّ الحرف الذي لا اختصاص له بأحد القبيلين لا عمل له" (محمد الحلواني ، ١٩٧٩م: ١٥٤)، فحروف الجر عاملة لأنَّها لا تدخل إلا على الأسماء ولا تباشرُ الأفعال ولأن أثرها فيما يليها الجر(الجامي ، ٢٠١٠م : ٥١١).

والحروف العاملة هي ثمانية وثلاثون حرفاً، وسنفرد لكل نوع من هذه الحروف مجالاً خاصاً به نحاول أن نتطرّق إليه:

الأحرف الناصبة للفعل المضارع :

وهي : (أنْ) الخفيفة المَصْدَرِيَةُ إذا كان قبلها فعل طمع وإشفاق، ولن، وإذن إذا لم يعتمد ما قبلها على ما بعدها، ولم يكن معها حرف عطف ، ولم يكنْ الفعل فعل الحال، وحتى إذا كانت بمعنى (كي) أو إلى أن، والفاء إذا كانت جواباً لاستفهام، أو أمر أو نهي أو جحد أو عرض أو تمنٍ أو تحضيض أو دعاء وكي

على كل حال، والواو إذا كانت جواباً بمعنى الجمع، أو إذا كانت بمعنى (إلا أن)، واللام في الموجب وغيره) (الجامي ، ٢٠١٠م : ٤٤٠ -٤٤١، والسيالكوتي ، ٢٠١٠م : ٤٤١).

وهذه الأحرف مقسَّمة عند النحاة على ثلاثة أقسام:

أ- أربعةٌ منها لا تنصب إلا بوجودها ظاهرة وهي (أنْ) إذا لم يخلفها حرف، ولن، وإذن، وكي.

ب - وخمسة تنصب بأنْ مقدرة وهي ما بعد (حتى) و(الفاء) و(الواو) و(أو) و(اللام) في النفي.

ج - وغير ما ذكر من هذه الأحرف - سوى اللام - تدخل على الأسماء وعلى الأفعال لذلك كان حكم النصب لغيرها (ابن عقيل ، ١٩٩٨م :٥ – ٦). ولكل حرف من هذه الأحرف معانٍ لو ذكرناها لطال بنا الكلام سوى ما ذكر في الفاء فإنها لا تنصب إلَّا إذا كانت جواباً لأحد ثمانية أشياء هي: "الاستفهام، والأمر، والنهي، والجحود، والعرض، والتمني، والتحضيض، والدعاء" (الأشموني ، ١٩٩٨م :٢٩٠).

٢- الأحرف الجازمة للفعل المضارع :

وينجزم المضارع بـ" لم ولمّا ولام الأمر ولا المستعملة في معنى النهي احترازاً عمّا استعمل في معنى النفي . وهذه الكلمات تجزم فعلاً واحداً . وكلم المجاوزة ، أي : وينجزم المضارع بكلم المجاوزة أي : كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الأسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم،وهي : إنْ ومهما وإذما وحيثما ف(إذ) و(حيث) يجزمان المضارع مع (ما)" (الجامي،٢٠١٠م :٤٥٣) ، فما قيل في مهما من أنّها اسم أو حرف فمذهب البصريين أنَّها مركّبةٌ منْ (ما) الشرطية و(ما) الزائدة فثقل اجتماعهما فأُبدلت ألف الأولى هاءً، والكوفيون يَرَوُنَ إنّما هي مركبةٌ كذلك ولكن من فعل (مه) بمعنى (اكفف) وزيدت عليه ما الشرطية (السيالكوتي ، ٢٠١٠م : ٤٥٤)، والذي ذهب إليه الجامي وأصحاب الحواشي أنّها اسمٌ (الجامي ،٢٠١٠م : ٤٥٣-٤٥٤ ، والسيالكوتي ، ٢٠١٠م : ٤٥٤) ونحن نميل إلى رأي الجامي وأصحاب الحواشي

فقول البصريين والكوفيين أنّها مركّبة فيه تعقيد لا مبرّر له. "وأين ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقاً سواء كانا مع ما أو لا ، وما ومن وأي وأنّى وأمّا ، وانجزام المضارع مع كيفما وإذا فشاذٌ لم يجيء في كلامهم على وجه الاطراد" (الجامي ، ٢٠١٠م :٤٥٣-٤٥٤)، وذكر أحد أصحاب الحواشي أن قول الجامي " (لم يجيءْ) ليس معنى الشاذ مخالف القياس ولا مخالف الاستعمال الفصيح ، لأنّهما إذا تضمّنا معنى الشرط فانجزام المضارع بعدهما قياسي واقع في استعمال الفصحاء"(السيالكوتي ، ٢٠١٠م : ٤٥٤) ومن المعلوم أنّ كيفما جازمة لكنّ إذا لا تجزم إلا في الشعر وجمع الجامي لهما معاً بالحكم لا نوافق عليه ، وهذه الحروف تجزم فعلين مستقبلين لفظاً ومعنىً وفي الفعل الماضي تقديراً، وتجزم فعلاً واحداً إذا أُوقعت موقع أحد هذه الأشياء السبعة وهي (الاستفهام، والأمر، والنهي، والعرض، والتمني، والتحضيض، والدعاء) وجَزَمتْ هذه الأفعال لِمَا اخْتَصَتْ بالدخول على الأفعال "ومن شأن الحرف إذا اختص ولم يتنزل منزلة الجزء من الكلم أن يعمل .

٣- حروف الجر:

وهي ثمانية عشر حرفاً تجر الاسم وتوصل معنى الفعل إليه وهي "من -إلى- وحتى وفي والباء واللام ، ورُبَّ وواوها واو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا"(ابن الحاجب ، ٢٠١٠م :٥١١)، "فالعشرة الأولى لا تكون إلّا حروفاً، والخمسة التي تليها تكون حروفاً وأسماء ، والثلاثة البواقي تكون حروفاً وأفعالاً" (الجامي ، ٢٠١٠م : ٥١١).

والأصل في دخول هذه الأحرف إنَّما هو لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء مثل: (خرجتُ منَ الدار وجئت إلى السوق)، ولكلِّ حرف من هذه الحروف معانٍ خاصةٌ به، ليس هنا محل شرحها، إلَّا بعض الاختلافات الواقعة بين النحاة، في مثل (حاشا) تكون جارةً عند سيبويه ناصبةً عند المبرِّد لاعتقادِهِ فيها الفعلية، فذهب سيبويه "إلى أنَّ حاشا ليس باسم ولكنَّه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعضُ العرب تقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله"(سيبويه ، ١٩٨٨م:٢٤٩) ، أمَّا المبرِّدُ فقد جعلها اسماً مرةً وحرفاً مرةً أُخرى، قال: "وَمَا كَانَ حرفاً سوى إلَّا فحاشا وخلا، وَمَا كَانَ فعلاً فحاشا وخلا وَإِن وافقا لفظ الْحُرُوف"(المبرّد ،د-ت : ٣٩١)، وقد فصَّل ابنُ الأنباري الخلاف بينهم

بقوله: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ حاشا في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنّه فعلُ استُعمل استعمال الأدوات ، وذهب البصريون إلى أنَّه حرف جر، وذهب أبو العباس المُبَرِّدُ إلى أنّه يكون فعلاً ويكون حرفًا"(ابن الأنباري ، ٢٠٠٣،المسألة السابعة والثلاثون :٢٢٦) والجامي يوافق رأي المبرّد أيضا في هذه المسألة ونحن نرى أنّه الرأي الأقرب للصواب ، أي : حاشا تأتي حرفاً وتأتي فعلاً.

٤- إنَّ وأخواتها: (إنَّ، وأنَّ، وكأنّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ) :

والعلة في إعمالها أنّها مشبهةٌ للأفعال بالعمل، فلفظها بناؤها على الفتح، واتصال الضمير بها وأنَّها شابهت الأفعال لاتصالِ نون الوقاية بها نحو: (إنَّني) ، ومعانيها التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي(الجامي ،٢٠١٠م :٥٢٧،والسيالكوتي ، ٢٠١٠م : ٥٢٦-٥٢٧) ، فأُعطيت بهذا القدر من الشبه حكماً من العمل، وهو نصب الاسم ورفع الخبر فلذلك قلنا: (إنّ فلاناً فاعلٌ) بنصب الأول ورفع الثاني ، وقد ذكر البصريون خمسة أنواع للشبه بين (إن وأخواتها) والفعل:

الأول: أنها على وزن الفعل.

والثاني: أنَّها مبنيةٌ على الفتح كما أن الفعل مبنيٌّ على الفتح.

والثالث: أنَّها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم.

والرابع: أنَّها تدخلها نون الوقاية نحو (إنَّني، وكأنَّني) كما تدخل على الفعل نحو (أعطاني، وأكرمني) وما أشبه ذلك.

والخامس: أنَّ فيها معنى الفعل؛ فمعنى (إنَّ، وأنَّ) حَقَّقْتُ، ومعنى (كأنَّ) شَبَّهْتُ، ومعنى (لكنَّ) استدركتُ، ومعنى (ليتَ) تمنيتُ، ومعنى (لَعَلَ) ترجيتُ، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب ليكون المرفوع مشبهاً بالفاعل والمنصوب مشبهاً بالمفعول، إلا أن المنصوب هَهُنا قُدِّم على المرفوع؛ لأنَّ عمل (إنَّ) فرعٌ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرعٌ ؛ فألزموا الفرعَ الفرعَ (ابن الأنباري ، ٢٠٠٣م،المسألة الثانية والعشرون:١٤٥) ،

وهذه الأحرف لها الصدارة في الكلام وأشار لذلك الجامي ، فهي تقع في صدر مركب تام يصح السكوت عليه ويصح استثناء (أنَّ) من ذلك (السيالكوتي ، ٢٠١٠م : ٥٢٧) ، وعملتْ هذه الأحرف بحكم الشبه فلا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها سوى الظرف والجار والمجرور. وكذلك إذا دخلت عليها (ما) الكافة كفتها عن العمل ؛ لأنَّها ليست مستحقةً للعمل إلَّا بحكم الشبه، فإذا دخلت عليها (ما) نقلت هذه الأحرف إلى الابتداء(الجامي ، ٢٠١٠م : ٥٢٨ ، والسيالكوتي ، ٢٠١٠م : ٥٢٨).

٥- الحروف العاملة على صفة وغير عاملة على صفة أخرى وهذه الحروف هي:

الأحرف الخمسة للنداء (يا، وأيا، وهيا، وأيْ، والهمزة) :

"يا أعمها وأكثرها استعمالاً ، لأنّها تستعمل لنداء القريب والبعيد ، (أيا) و(هيا) للبعيد ، و(أي) بفتح الهمزة وسكون الياء و(الهمزة) للقريب وكأنه أراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسّط أيضاً"(الجامي ، ٢٠١٠م : ٥٥٠) ، فقوله : (للبعيد) حقيقة أو حكمًا كالساهي والنائم والمتحيّر ، ووجه التخصيص أنّ نداء البعيد محتاج إلى رفع الصوت ، ولذلك لكثرة حروف المدّ وهما متحقّقان في (أيا وهيا) ومنفيان في (أي والهمزة) (السيالكوتي ، ٢٠١٠م : ٥٥٠) . فهذه إذا وَلِيَها المفردُ المعرَّف المقصودُ كان مضموماً وإذا وليها الاسم الطويل أو المضاف أو النكرة التي ليست مقصودة كان منصوباً وحرف النداء هذا ناب مناب الفعل المحذوف وجوباً والذي هو العامل في الأصل ، فإذا قلت يا عبد الله فكأنّك قلت : أنادي عبد الله فنابت يا عن الفعل. فالعمل الواقع لها هو بسبب النيابة عن الفعل الذي هو العامل.(عصمت ،٢٠١٠ : ٥٥١).

ومن الأحرف التي تعمل على صفة ولا تعمل على صفة أخرى (ما): وهذا الحرف مُخْتَلَفٌ فيه فهو في لغة تميم لا يعمل ويجعلونه حرفَ نفيٍّ يدخلُ على الجملة الاسمية والفعلية كحروف الاستفهام التي تدخل على الجملتين فلا تعمل عندهم، وهي حرف يرفع الاسم وينصبُ الخبرَ في النفي عند أهل الحجاز وحجتهم أنَّها تعمل عمل ليس التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، ما دام خبرها متأخراً بعد اسمها ولم يتقدم هو ولا معموله ولم تدخل إلاّ ولا أنْ المخففة نحو (ما زيدٌ قائمٌ)،

والمسألة في إعمال (ما) خلافيةٌ بين بني تميم وأهل الحجاز، وضعفت عن العمل ؛ لأنَّها حرفٌ وليست فعلاً فَقَوِيَ الفعل وضَعُفَ الحرفُ ، فبطل عملها إذا تقدَّم الخبر مثل (ما قائمٌ زيدٌ) وبطل إذا تقدَّم معمول الخبر، مثل: (ما طعامَك زيدٌ آكلٌ)، وكذلك إذا دخلت (إلاّ) مثل: (ما زيدٌ إلاّ قائمٌ)، وقال الله تعالى: } ما هذا إلّا بشرٌ مثلكم { [المؤمنون: من الآية ٢٤]. وبطل إذا دخلت (إنْ) مثل: (ما إنْ زيدٌ قائمٌ)؛ لأنَّ (إنْ) كفت (ما) عن عملها كما كانت (ما) تكف (إنَّ) عن عملها(اللاري ، ٢٠١٠م : ٦٣٦).

ب- لا النافية للجنس:

هي تعمل إذا كان المنفي بها مستغرقاً للجنس فَبُنِيَتِ النكرةُ معها لتضمنها معنى حرف الاستغراق والبناء يقتضي أنْ يكون مجاوراً لا فاصل بينهما، وأنْ يكون مفرداً لا مضافاً ، وحملت (لا) في عمل النصب على (إنَّ) التي للإيجاب، ولكنَّها تختلف عنها في بعض الجوانب(الغلاييني ،١٩٩٣م: ٢٣٨)، فعملها مشروط بشروط لا مجال لذكرها هنا نذكر منها أنَّ يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وأن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل . وعند بني تميم يجب حذف خبرها فهم لا يثبتونه لا لفظاً ولا تقديراً فمعنى قولهم : لا أهل ولا مال ، انتفى الاهل والمال فلا نحتاج إلى تقدير خبر(الجامي ، ٢٠١٠م :٣٣٨، والأكيني ، ٢٠١٠م : ٣٣٨-٣٣٩).

فهذه جملة من العوامل اللفظية بما فيها الأفعال والأسماء والأحرف وتفصيلاتها التي وجدنا أنها مادة جديرة بالبحث والدراسة من المادة الوفيرة التي حوتها حواشي الفوائد الضيائية.

نتائج البحث (الخاتمة) :

عني البحث بالكشف عن تراث نحوي كان لا بد للدارسين من الخوض فيه ، فالقيمة النحوية الكبيرة التي يَحظى بها شرح الجامي انعكست ظلالها أيضا على حواشي هذا الشرح الثّر، فكان لا بد من الخوض والبحث في هذه الحواشي المباركة التي لا تكفيها دراسة أو دراستان، فيمكن أن تتنوّع الدراسات فيها كما تنوعت في غيرها لتضيف إلى العربية ثمرات علماء أخلصوا وأجادوا في سعيهم الحثيث خدمة للعربية وأهلها . وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- يُظهر البحث أنَّ نظرية العامل قد أسهمت إسهاما واضحا في شرح الجامي لكافية ابن الحاجب وظهر ذلك جلياً من خلال الشرح والحواشي التي وُضِعت عليه، والتي برّزت موضوعاتها من خلال البحث.

- أوضح البحث عناية الجامي وأصحاب الحواشي بالعوامل اللفظية والمعنوية ، فورود أنواعٍ مختلفة من هذه العوامل دليل على عدم إغفالهم لنظرية العامل بل على العكس جعلوها أساسا لبناء الجملة وفهمها وتركيبها التركيب السليم ووقفوا عند دلالة كل تركيب .

- أبرز البحث أن أصحاب الحواشي كانوا على رأي البصريين في مسألة العامل ، معنوياً كان أو لفظياً ، وكذلك وافقوهم في استعمالهم المصطلحات عينها التي وضعها البصريون لتوضّح العمل النحوي.

- البحث أبرز أن أصحاب الحواشي ذكروا كل الحروف مع اختلاف عملها وقسموها التقسيم الدقيق : ناصبة للمضارع ، وجازمة له ، فضلا عن حروف الجر ، وكذلك الحروف المشبهة بالفعل ، وميّزوا بدقة بين عملها ودلالة العمل وتأثيره في سياق الجمل المختلفة التي ائتلفت فيها هذه الحروف .

- ولم يغفلوا أيضا العوامل المعنوية بل أيّدوا ما ذهب إليه البصريون من خلال اعتماد رأيهم برافع المبتدأ والخبر ، ورافع الفعلِ المضارع ، والعامل في الحال . وهذا يدل على اهتمامهم الواضح بالعامل بنوعيه : اللفظي والمعنوي ، فلم يغفلوا عن شيء منه .

ثبت المصادر والمراجع:

أولا : الرسائل والأطاريح :

- الكيلاني ، محمد محمود سعيد ذنون ، الفكر النحوي عند ابن عصفور الاشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، أطروحة قدمت إلى مجلس كلية التربية في جامعة الموصل لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية، بإشراف: الأستاذ الدكتور هاني صبري علي، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.

ثانياً : الدوريات :

- السيد ، د. عبد الحميد مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، مجلة جامعة دمشق، مج(١٨)، العدد: ٣-٤ سنة ٢٠٠٢م.

ثالثاً : الكتب المطبوعة :

- ابن الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين (ت: ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- ابن الحاجب ، الجامي ، الأكيني ، عصمت ، الاسفراييني ، اللاري ، السيلكوتي ، مجموعة حواشي ملا جامي المسمى بالفوائد الضيائية المشتملة على ثمانية كتب (الكافية وشرح الجامي وست حواشٍ) ، إعداد: علي رضا قاشلي – بكر سرمابيسييق اوغلو، مكتبة ياسين ومكتبة سيدا ، اسطنبول ٢٠١٠م .

- ابن الحاجب ، الجامي ، اللاري، السيالكوتي، الأكيني ، المجموعة النورية المشتملة على ستة كتب في النحو ، (متن شرح الجامي) ، جمع واعداد : محمد نوري ناص ، دار نورالصباح –تركيا – ط٧ ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت، (د.ط)، ٢٠٠٨م.

- ابن عقيل ،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمذاني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط ٢٠، ١٩٩٨م .

- ابن يعيش بن علي النحوي (ت: ٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- الأزهري ، خالد بن عبد الله (ت٩٠٥)، شرح العوامل المئة النحوية في علوم علم العربية، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، مصر – القاهرة، د.ط، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

- الأزهري ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ ، زين الدين المصري، (ت: ٩٠٥هـ)، التصريح على التوضيح أو - التصريح بمضمون التوضيح في النحو-، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- الأَشْمُوني ، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، شرح الأَشْمُوني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- الجامي ، نور الدين (ت٨٩٨هـ) ،الفوائد الضيائية وهو شرح الجامي لكافية ابن الحاجب ، اعتنى به : الياس قبلان ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م .

- الجرجاني ، علي بن محمد بن علي الزين (ت: ٨١٦هـ)، التعريفات، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- الحلواني ، محمد خير، أصول النحو العربي، مطبعة الشرق، حلب، د.ط، ١٩٧٩م.

- الخضري ،محمد بن مصطفى (ت: ١٢٧٨هـ) ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٦م.

- خليفة ، حاجي ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، ٢٠٠٨،(تصوير من الطبعة القديمة الأصلية) ، هذا الكتاب ضمن مجموعة كتب : كشف الظنون.

- الرضي ، رضي الدين الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، قدم له ووضع حواشيه : د.إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- الرفاعي ، د.أسامة طه ، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبدالرحمن الجامي – دراسة وتحقيق- ، ٢٠١٠م .

- الزرقاني ، محمد عبدالباقي بن يوسف المصري الازهري،شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر: (ت: ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: ٩١١هـ)،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، (د.ط)، ١٩٨٠م.

- عباس حسن ، الدكتور عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، ط ٥، ٢٠٠٥م.

- العُكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبدالله (ت: ٦١٦هـ)، التبيان في اعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر عيسى البابي الحلي، (د.ط)، ٢٠٠٩م.

- الغلاييني ، مصطفى بن محمد سليم (ت: ١٣٦٤هـ)، جامع الدروس العربية ،المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط ١٤١٤،٢٨هـ-١٩٩٣م.

- الفرَّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت: ٢٠٧هـ)،معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١، ٢٠١٦م.

- كلفت ، خليل ، من أجل نحو عربي جديد ، الجزء الثاني ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ط١،٢٠٠٩م .
- المبرِّد ، أبو العباس، محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، (د.ط)، ١٩٥٨م.
- محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف – مصر ، د.ت .
- المخزومي ، مهدي ، في النحو العربي – نقد وتوجيه –، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٦م.

پوختە

ئارمانجا ڤەکولینێ ئەڤە کو روناهیێ بێخیتە سەر هوکارێن ڕێزمانێ د پەراوێزا مفایێن روناهییّدا و چەوانیا کاریگەرییا خودانێن پەراوێزان وگرنگی پێدانا وان ب ئەوان هۆکاران و دیارکرنا وان ب هەر دووجورێن زارەکی و واتاییدا . مە دیفچوونا هوکارێ ڕێزمانی د پەرۆیزێن شروڤەکرنا (جامی) دا و مەدیت گەلەکا روهۆنە و د هەمی بەلگاندێن خودا جەختێ لێکرییە . و دهەمێ بابەتاندا چ ژێ کێم نە بوویە , ئەڤە نیشانا گرنگیا هۆکارێ ڕێزمانیە دەستورێن ڕێزمانیدا , بەلگەییّت بهێز و روهۆن بۆ ئەڤان گرۆڤان دئینیت , ئەڤ هوکارێ ڕێزمانی ل دەف وان ب هەمی بورێن خوڤە هاتیە دیارکرن ب شێوەیێ زارەکی و واتایێ . د هوکارێ واتاییّدا (معنوی) ئەڤە هوکارە (نیهاد و گوزارەی)بلند دکەت دگەل کارێن نەبوری ویێن گوزارشتێ ل دۆخی دکەن . و دشێوەیێ زارەکیدا , ناڤێن داریّژتی وەکی ناڤێن ئاماژەیی وناڤین کاری وناڤێن دانەپال , ئەوێن ناڤێ دیف خۆدا دکەنە (جر) و ئەوپیتێن کو ل وان هوکارێن دناڤ کارێ رانەبردوودا هەنە دگەل پیتێن وەکهەڤ ب کاری پیتێن (جر).

Abstract

(The Syntactic Factor and its Types in Al-Fawaed Al-Diyaeiy Footnotes by Jaamy)

The present research aims at shedding light on the grammatical factor in the footnotes of light benefits and the extent of the impact of the owners of footnotes and their interest in the factor and highlight the types of verbal and moral. We followed the grammatical factor in the footnotes of the explanation of the Jamie and found it strikingly clear in all their evidence and did not go away in various issues. This indicates the importance of the factor in grammar and the availability of evidence that strengthens the argument and supports proof. The grammatical factor appeared in them with different types: verbal and moral, and the moral factor of the lever for the beginner and the predicate and the lever of the present and the case. The verbal: The nouns derived which behaves like the verb, the non-derivative as demonstratives, the name of the verb and the added names that draw the noun after it, and the letters which include the factors involved in the verb, the letters actually imprinted, and prepositions.